

١٢ فوج ٢٠٢٤

بلغ

في إطار الحرص على حوكمة المنظومة التربوية وحمايتها، وسعياً إلى تحصين المكانة الاعتبارية للسيدات والسادة المربين وضمان العدالة والانصاف بين جميع التلاميذ من جهة وإلى الحدّ من ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية خارج فضاء المؤسسات التربوية العمومية من جهة ثانية تذكر وزارة التربية كافة مكونات الأسرة التربوية بـ:

١. ضرورة التقييد بمقتضيات الأمر عدد ١٦١٩ لسنة ٢٠١٥ المتعلق بضبط شروط تنظيم دروس

الدّعم والدّروس الخصوصيّة داخل فضاء المؤسّسات التربويّة العموميّة ؟

يُحَجِّرْ تَحْجِيرًا بَاّتًا عَلَى الْمَدْرِسِينَ الْعَالَمِينَ بِمُخْتَلِفِ الْمُؤَسَّسَاتِ التَّرْبَوِيَّةِ الْعُمُومِيَّةِ الابتدائية والإعدادية والثانوية التابعة لوزارة التربية تقديم دروس خصوصية خارج فضاء المؤسسات التربوية العمومية وكل مخالف لذلك يعرض نفسه إلى الإيقاف التحفظي عن العمل وإلى الإحالة على مجلس التأديب وإلى تسليط العقوبات المستوجبة بما في ذلك عقوبة العزل ، علاوة على التبعيات العدلية.

وفي إطار ما عهداه من انخراط وتحلّ بالمسؤولية لدى كافة المدرسات والمدرّسين وكافة الأسرة التربوية واثقون أننا سنجد من لدنهم كلّ الوعي والالتزام بما يحفظ مكانة المدرس والمصلحة الفضلي للتلّاميد.

هذا وتنبه وزارة التربية كافة الأولياء إلى مخاطر الانحراف في هذه الظاهرة بدفع ابنائهم إلى تلقي دروس خصوصية خارج فضاءات المؤسسات التربوية العمومية والإطار القانوني المنظم.

